الأمم المتحدة

HSP/HA.2/13

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

برنامج الموئل

Distr.: General
6 March 2025

Arabic
Original: English

جمعية موئل الأمم المتحدة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

الدورة الثانية المستأنفة

نيروبي، 29 و30 أيار/مايو 2025

البند 6 من جدول الأعمال المؤقت*

الخطة الاستراتيجية للفترة 2026-2029

مشروع الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية للفترة 2026-2029

تقرير المديرة التنفيذية

عملية وضع مشروع الخطة الاستراتيجية للفترة 2026-2029

1- التزمت الدول الأعضاء في المقرر 1/2، الذي اعتمدته جمعية الأمم المتحدة للموئل التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (جمعية موئل الأمم المتحدة) في دورتها الثانية، من أجل تعزيز اتساق السياسات على نطاق منظومة الأمم المتحدة، بمواءمة عملية التخطيط الاستراتيجي لموئل الأمم المتحدة مع دورة الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية. وأرجأت الجمعية دورتها الثانية، في مقررها 2/2، على أن تُستأنف يومي 29 و30 أيار/مايو 2025، مع النظر في الخطة الاستراتيجية للفترة 2026-2029 في جدول الأعمال المؤقت.

2- وتضمنت العملية التحضيرية عناصر تبيّن بشكل متسلسل وتدريجي ومتكرر عملية وضع الخطة الاستراتيجية، ونُفذت بالتشاور مع الدول الأعضاء وبما يتماشى مع توجيهاتها. وتمثلت المراحل الرئيسية لعملية وضع الخطة الاستراتيجية فيما يلي:

(أ) المبادئ التوجيهية، وتحديد الأغراض والنهج والاعتبارات الأولية الأخرى؛

(ب) العناصر الرئيسية للإطار الموضوعي: التحديات العالمية، والتركيز الاستراتيجي في سياق الرؤية للفترة 2026-2029، ومجالات الأثر، ووسائل التنفيذ؛

* HSP/HA.2/12.

(ج) النتائج المقررة: التأثير على حياة الناس، والنتائج بالنسبة للجهات الفاعلة الرئيسية في العملية وأصحاب المصلحة فيها؛

(د) مبادئ للاتساق في التنفيذ ورصد الأداء واختيار المؤشرات.

3- وقد استرشدت عملية إعداد مشروع الخطة الاستراتيجية للفترة 2026-2029 (انظر المرفق) بخطة التنمية المستدامة لعام 2030، والخطة الحضرية الجديدة وقرارات جمعية موئل الأمم المتحدة.

4- ونظمت المديرة التنفيذية أربعة معتكفات للدول الأعضاء من أجل وضع مشروع الخطة الاستراتيجية لموئل الأمم المتحدة للفترة 2026-2029 بغية عرض التقدم المحرز والتماس توجيهات الدول الأعضاء. وخُصصت المعتكفات للمواضيع التالية:

(أ) المبادئ التوجيهية المقترحة (31 كانون الثاني/يناير 2024)؛

(ب) الأولويات والأهداف التي ستُضمّن في الخطة الاستراتيجية (30 أيار/مايو 2024)؛

(ج) مشروع المخطط المشروح، الذي يحتوي على العناصر الرئيسية المقترحة للإطار الموضوعي، والتسلسل الهرمي المقترح للنتائج المقررة، وأمثلة على الصياغة المقترحة للأثر والنواتج (16 أيلول/سبتمبر 2024)؛

(د) النتائج المقترحة وتوجيهات التنفيذ ورصد أداء التنفيذ للخطة الاستراتيجية (15 كانون الثاني/يناير 2025)؛

5- وقد أُجريت مشاورات حول عملية وضع الخطة الاستراتيجية في اجتماعات الفريق العامل المخصص المعني بالمسائل البرنامجية ومسائل الميزانية والمسائل الإدارية في 11 آذار/مارس و8 نيسان/أبريل و3 تموز/يوليه و13 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، وفي 10 و17 و24 شباط/فبراير، و5 آذار/مارس 2025.

6- وعقدت المديرة التنفيذية معتكفات ومشاورات مع الموظفين بشأن وضع الخطة الاستراتيجية في15 و16 نيسان/أبريل و19 آب/أغسطس و28 آب/أغسطس 2024، و14 كانون الثاني/يناير 2025.

7- وأجريت مشاورات بشأن مواءمة الخطة الاستراتيجية مع خطط كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية الأخرى خلال الدورة الثانية عشرة للمنتدى الحضري العالمي التي عقدت في القاهرة، في الفترة من 4 إلى 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، وفي الاجتماع السنوي لشبكة الأمم المتحدة للتخطيط الاستراتيجي الذي عقد في روما، في الفترة من 19 إلى 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2024.

8- وعُقدت مشاورات مع أصحاب المصلحة والشركاء، بما في ذلك المجتمع المدني والرابطات المهنية والأوساط الأكاديمية، في الدورة الثانية عشرة للمنتدى الحضري العالمي من خلال جلسة مخصصة وآليات رقمية للتعليقات لفائدة المشاركين.

المرفق

مشروع الخطة الاستراتيجية للفترة 2026–2029

موجز تنفيذي

1- يرتبط تحقيق الأهداف والغايات العالمية والتحويلية على النحو المنصوص عليه في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والاتفاقيات العالمية الأخرى ارتباطاً مباشراً بكيفية تخطيطنا لأراضينا ومدننا ومستوطناتنا البشرية وكيفية إدارتها وحكمها.

2- وتقدم الخطة الاستراتيجية المقترحة لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) للفترة 2026–2029 محور تركيز استراتيجي متمثل في توفير السكن اللائق والأراضي والخدمات الأساسية للجميع، بما في ذلك التحويل العاجل للمستوطنات العشوائية والأحياء الفقيرة. ويمثل هذا التركيز المتكامل نهجا قويا لتحقيق أثر على حياة الناس، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

3- ومن خلال هذا التركيز، وفي سياق التحضر المستدام، تسعى الخطة الاستراتيجية المقترحة لموئل الأمم المتحدة للفترة 2026–2029، التي تضيف قيمة إلى جهود الأمم المتحدة والنظام المتعدد الأطراف الأوسع نطاقاً، إلى معالجة التحديات العالمية التي تعكسها ثلاثة مجالات أثر (انظر الشكل الأول):

(أ) الازدهار المنصف والشامل من أجل القضاء على الفقر؛

(ب) التأهب والاستجابة والتعافي وإعادة الإعمار؛

(ج) البيئة والعمل المناخي.

4- ويتمثل الأثر العالمي المتوقع في أن يزدهر عدد أكبر من الناس في المدن والمستوطنات البشرية، وبخاصة من يعيش منهم في أوضاع هشة، بما في ذلك الأشخاص الذين يعيشون في المستوطنات العشوائية والأحياء الفقيرة والمتضررون من الأزمات الإنسانية والآثار المناخية، وأن تتغير حياتهم من خلال زيادة فرص الحصول على السكن اللائق والأراضي والخدمات الأساسية للجميع.

5- وانطلاقاً من محور التركيز الاستراتيجي هذا، سيتم السعي إلى تحسين حياة الناس في جميع مجالات الأثر من خلال خمس وسائل للتنفيذ، والتي تمكن موئل الأمم المتحدة من السعي إلى إحداث الأثر من خلال النتائج المتوقعة، كما هو مبين في الجدول أدناه.

وسائل التنفيذ	*النتائج المتوقعة*
التخطيط، والإدارة، والاستثمار والتمويل الحضري والإقليمي المتكامل	تعزز خطط التنمية المكانية والسياسات والتشريعات ونظم التخطيط والأطر المالية الوظائفَ الاجتماعية والبيئية للأراضي وتحفز الاستثمارات العامة والخاصة من أجل توفير الوصول إلى السكن اللائق والأراضي والخدمات الأساسية للجميع
الحوكمة التشاركية المتعددة المستويات وإضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة	تدعم آلياتُ الحوكمة التشاركية المتعددة المستويات حصولَ الجميع على السكن اللائق والأراضي والخدمات الأساسية وتعميمَ وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة، وتسريع إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة
المعرفة والبيانات والرقمنة وتنمية القدرات	تحسين المعارف والقدرات التي تسترشد بها السياسات المبتكرة القائمة على الأدلة بشأن حصول الجميع على السكن اللائق والأراضي والخدمات الأساسية
الشراكات، والتحالفات، والدعوة والاتصالات	زيادة الوعي والشفافية وتعزيز التعاون بين أصحاب المصلحة المعنيين لتعزيز حصول الجميع على السكن اللائق والأراضي والخدمات الأساسية
التعبئة الفعالة للموارد	تعزز الموارد المتزايدة التي يمكن التنبؤ بها لموئل الأمم المتحدة وشركائه حصول الجميع على السكن اللائق والأراضي والخدمات الأساسية

6- وسيتم تحقيق النتائج الناشئة عن وسائل التنفيذ هذه من خلال المخرجات التي عُرّفت على أنها نتائج مخططة لبرامج العمل السنوية.

الشكل الأول

العناصر الرئيسية للخطة الاستراتيجية المقترحة

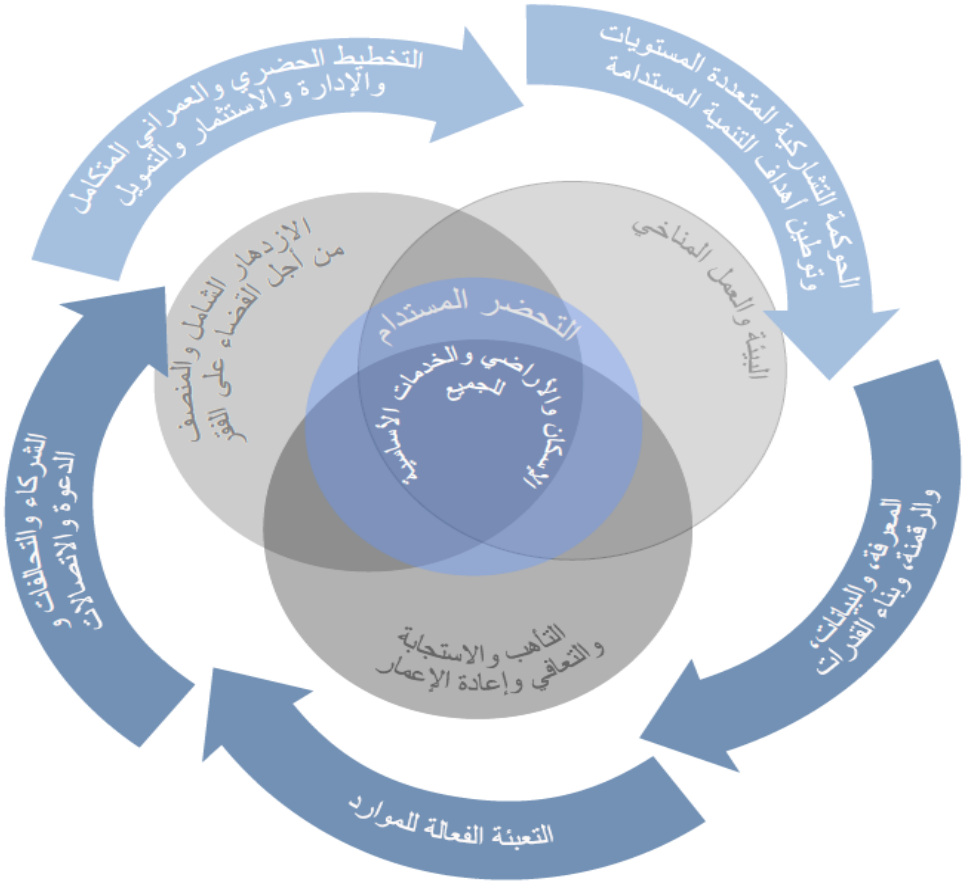

أولا- مقدمة

7- تعتمد الخطة الاستراتيجية المقترحة لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) للفترة 2026-2029 على الدروس المستفادة من تنفيذ الخطة الاستراتيجية لموئل الأمم المتحدة للفترة 2020-2025، وتستجيب للتحديات العالمية الأكثر إلحاحاً في الوقت الحاضر والتي تعتبر المنظمة في أفضل وضع لاتخاذ تدابير بشأنها، باستخدام ولايتها وخبرتها في التنمية الحضرية المستدامة والإسكان بغية المساهمة، عند الاقتضاء، في الجهود التي تبذلها كيانات الأمم المتحدة الأخرى والنظام المتعدد الأطراف الأوسع نطاقاً. وهي تنقح الخطة السابقة عن طريق تركيز أوضح.

8- وتكفل الخطة الاستراتيجية المقترحة للفترة 2026-2029 الاستمرارية في التخطيط الاستراتيجي لموئل الأمم المتحدة من خلال إعادة صياغة مجالات التغيير الحالية في شكل مجالات أثر، وصقل تلك المواضيع بوصفها تحديات رئيسية للمجتمع العالمي، على النحو المبين في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والخطة الحضرية الجديدة.

9- وهي تأخذ في الاعتبار الدروس المستفادة من تقييم منتصف المدة للخطة الاستراتيجية للفترة 2020-2025 الذي أجراه مكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية، والذي أقرّ بنقاط القوة والفجوات الرئيسية التي توفر توجهاً مستقبلياً قيماً. وأكد المكتب في تقييمه على ما يلي:

(أ) أدى ضعف تحديد الأولويات الاستراتيجية إلى إعاقة تنفيذ موئل الأمم المتحدة المركّز للخطة الاستراتيجية[1]؛

(ب) لم يتم تناول العديد من مجالات عمل موئل الأمم المتحدة، بما في ذلك الإسكان وتحسين الأحياء الفقيرة، بما يكفي في الخطة الاستراتيجية[2]؛

(ج) اعتمدت جمعية موئل الأمم المتحدة، في دورتها الثانية، 10 قرارات بشأن مجموعة واسعة من المسائل المتعلقة بمجالات التغيير المنصوص عليها في الخطة الاستراتيجية، لكن موئل الأمم المتحدة واجه تحديات في تنفيذها بفعالية[3]؛

(د) أعطى إطار النتائج الأولويةَ للمشاريع الفردية على حساب الأهداف الاستراتيجية الأوسع نطاقاً، وهو ما أعاق القدرة على تقييم المساهمة الإجمالية في التحضر المستدام[4].

10- ودعا التقييم إلى هيكل أبسط مع تركيز أوضح ولغة أكثر صراحة، مستلهما أيضا من استراتيجيات كيانات الأمم المتحدة الأخرى.

11- وتتمثل أغراض الخطة الاستراتيجية المقترحة فيما يلي:

(أ) توضيح التحديات العالمية ذات الصلة والتركيز الاستراتيجي للفترة 2026-2029؛

(ب) تحديد القيمة المضافة التي يقدمها موئل الأمم المتحدة في مواجهة هذه التحديات العالمية؛

(ج) توجيه عمل موئل الأمم المتحدة بما في ذلك برنامج العمل السنوي وتخصيص الموارد العادية.

12- وبغية تحقيق هذه الأغراض، فإن الخصائص التي تُستخدم كمبادئ توجيهية للخطة الاستراتيجية المقترحة هي كما يلي:

(أ) طموحة، وذات صلة، ومتجاوبة؛

(ب) تركز على إحداث الأثر وتحديد الأولويات؛

(ج) مرنة وقابلة للتكيف مع سياقات محددة؛

(د) قائمة على الأدلة والمعرفة؛

(هـ) تمكن إدارتها وواقعية وفعالة وقابلة للقياس.

ثانيا- التحديات العالمية التي يجب معالجتها

13- تمثل أزمة الإسكان العالمية، نظراً لضخامتها وإلحاحها، التحدي الرئيسي الذي تستجيب له الخطة الاستراتيجية المقترحة للفترة 2026-2029. ويتأثر ما يقدر بنحو 2,8 مليار شخص في جميع أنحاء العالم بأشكال مختلفة من عدم كفاية السكن. ومن المتوقع أن ينمو هذا العدد بسبب النمو السكاني وزيادة التحضر والنزوح القسري

(1) United Nations, Office of Internal Oversight Services, "Midterm evaluation of the United Nations Human Settlements Programme Strategic Plan 2020–2025", 8 April 2024, summary.

(2) المرجع نفسه، الصفحة 12.

(3) المرجع نفسه، الصفحة 15.

(4) المرجع نفسه، الصفحة 17.

والضغوط الاقتصادية، من بين عوامل أخرى[5]. وقد تسببت الجائحة والتضخم في أسوأ أزمة في القدرة على تحمل تكاليف السكن منذ أكثر من عقد من الزمان. ويُظهر مؤشر القدرة على تحمل تكاليف السكن الصادر عن صندوق النقد الدولي أن القدرة على تحمل التكاليف قد تدهورت في البلدان المتقدمة النمو في العقد الماضي. وغالبا ما تكون القدرة على تحمل التكاليف أضعف وأكثر تقلبا في البلدان النامية والأسواق الناشئة، مما يعكس جزئيًا أطرها التنظيمية والمالية وأسواقها الأقل تطورا[6]. وتزيد هذه الظاهرة من عدم المساواة في العديد من المجتمعات. وتستدعي المحنة التي يجتازها 1,1 مليار شخص يعيشون في المستوطنات العشوائية والأحياء الفقيرة[7] وأكثر من 300 مليون مشرد اتخاذ إجراءات جماعية عاجلة وفعالة.

14- وعلى النحو الذي أقرت به جمعية موئل الأمم المتحدة في قرارها 7/2، فإن الحق في السكن اللائق، المستمد من الحق في مستوى معيشي لائق[8]، لا يتحقق للكثيرين في جميع أنحاء العالم، وفي معظم البلدان، في وقت تُقيّد فيه القدرة على الحصول على التمويل[9]، مما يجعل السكن اللائق غير ميسور للكثير من الناس.

15- ويجب النظر إلى أزمة الإسكان العالمية في سياق أوسع من الفقر وعدم المساواة. وحتى عام 2023، كان أكثر من 700 مليون شخص – أي حوالي 9 في المائة من سكان العالم – لا يزالون يعيشون تحت خط الفقر المدقع الدولي بأقل من 2,15 دولار أمريكي في اليوم، في حين أثر الفقر المعتدل، الذي يعاني منه من يعيشون بأقل من 3,65 دولار أمريكي في اليوم، على أكثر من 1,8 مليار شخص في جميع أنحاء العالم[10]. وينتشر الفقر في العالم بنسبة كبيرة في المناطق الحضرية، خاصة عند تطبيق عتبة فقر أعلى تعادل 6,85 دولار في اليوم[11]. ومع أن المناطق الحضرية تولد 80 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في العالم، إلا أن الفوائد الاقتصادية الناتجة عن ذلك لا تُوزع بالتساوي[12].

16- وتتفاقم هذه الأزمة بسبب الأثر المتسارع لتغير المناخ، والذي قد يجبر ما يقدر بنحو 216 مليون شخص على الهجرة داخل بلدانهم بحلول عام 2050 بسبب ارتفاع منسوب مياه البحر والظواهر الجوية القصوى وغيرها من العوامل المرتبطة بالمناخ[13]. وتتحمل المدن، حيث يعيش 92 في المائة من السكان المستقرين في المناطق الساحلية المنخفضة الارتفاع في المراكز الحضرية، العبء الأكبر للتعرض لتقلبات المناخ. وقد يتعرض أكثر من ملياري شخص يعيشون حاليا في المدن إلى زيادة إضافية في درجات الحرارة لا تقل عن 0,5 درجة مئوية بحلول عام 2040[14]. وتعاني المستوطنات العشوائية، التي غالباً ما تقع في مناطق حساسة بيئياً، من أقسى آثار تغير المناخ، في حين أنها الأقل قدرة على التعافي.

(5) United Nations Human Settlements Programme (UN-Habitat), *Rescuing SDG 11 for a Resilient Urban Planet: SDG 11 Synthesis Report* (Nairobi, 2023).

(6) Deniz Igan, "The housing affordability crunch," *Finance and Development*, vol. 61, No. 4 (December 2024).

(7) UN-Habitat, *Rescuing SDG 11 for a Resilient Urban Planet*

(8) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الفقرة 1 من المادة 25.

(9) انظر HSP/HA.2/Res.7.

(10) World Bank Group, *Poverty and Shared Prosperity 2022: Correcting Course* (Washington, D.C., 2022).

(11) World Bank Group, *Poverty, Prosperity, and Planet Report 2024: Pathways Out of the Polycrisis* (Washington, D.C., 2024).

(12) UN-Habitat, *World Cities Report 2022: Envisaging the Future of Cities* (Nairobi, 2022).

(13) Vivian Clement and others, *Groundswell Part 2: Acting on Internal Climate Migration* (Washington, D.C. World Bank, 2021)

(14) UN-Habitat, *Cities and Climate Action: World Cities Report 2024* (Nairobi, 2024).

17- وتولد المدن سنوياً 70 في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة وأكثر من 2 مليار طن من النفايات[15]. وعلاوة على ذلك، يعيش 99 في المائة من سكان المناطق الحضرية في العالم في مناطق لا تفي بالمبادئ التوجيهية الجديدة لمنظمة الصحة العالمية بشأن نوعية الهواء. كما أن فقدان التنوع البيولوجي – مع تعرض حوالي مليون نوع لخطر الانقراض – يهدد استدامة النظم الإيكولوجية التي تدعم سبل العيش في المناطق الحضرية والريفية[16]. وقد أدى الزحف الحضري، الذي يحركه أساسا الاستهلاك غير المستدام للأراضي لأغراض السكن، إلى انخفاض الكثافة السكانية الحضرية بنسبة 2,5 في المائة على مستوى العالم في الفترة من عام 2000 إلى عام 2020[17]، مما أدى إلى تفاقم تآكل التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية مع زيادة أوجه التفاوت المكاني.

18- وهناك تقارب متزايد بين الأزمات التي تؤثر على المناطق الحضرية. وكثيراً ما تنطوي المراكز الحضرية في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في البلدان النامية، على خصائص تجعلها هي وسكانها معرضين بوجه خاص للآثار الضارة لتغير المناخ وغيره من الأخطار الطبيعية والناجمة عن النشاط البشري، بما في ذلك الزلازل والنوازل الجوية والفيضانات والانهيارات الأرضية والعواصف، بما فيها عواصف الغبار والعواصف الرملية، وموجات الحر وشح الماء والتصحّر والجفاف وتلوث الماء والهواء والأمراض المنقولة وارتفاع مستوى سطح البحر[18]. وبحلول عام 2050، قد يجبر تغير المناخ ما يصل إلى 158 مليون امرأة وفتاة أخرى على الوقوع في براثن الفقر المدقع، أي بما يتجاوز عدد الرجال والفتيان في نفس الوضع بأكثر من 16 مليون امرأة وفتاة [19]. وتتسبب الكوارث كل عام في إلحاق أضرار بالبنية التحتية بقيمة 300 مليار دولار أمريكي على مستوى العالم، وتمثل المدن جزءا كبيرا من هذه الخسائر[20]. وتُفاقم آثار الكوارث أوجه عدم المساواة القائمة وتفرض ضغوطا هائلة على النظم الحضرية، لا سيما في المستوطنات العشوائية، حيث تكون البنية التحتية ضعيفة في كثير من الأحيان.

19- وأدى الانتشار المتزايد للنزاعات إلى نزوح أكثر من 100 مليون شخص، مما تسبب في معاناة شديدة للاجئين والنازحين داخلياً. وقد تسبب ذلك في تفاقم النقص في الأراضي والمساكن وتقييد الجهود المبذولة لخلق بيئات معيشية مستقرة، إذ يبحث أكثر من 60 في المائة من النازحين عن ملجأ وفرص لكسب العيش والحصول على الخدمات في المدن والمستوطنات البشرية[21]، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى تفكيك التماسك الاجتماعي وتأجيج العشوائية عندما لا تكون الهجرة خاضعة للإدارة.

ثالثا- ولاية برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ودورنا في مواجهة التحديات

20- على النحو الذي أُقرّ مرارا وتكرارا في مؤتمرات الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والإسكان والتنمية الحضرية المستدامة، ولا سيما في إعلان فانكوفر بشأن المستوطنات البشرية (1976)، وجدول أعمال الموئل (1996) والخطة الحضرية الجديدة (2016)، فإن استراتيجيات المستوطنات البشرية الفعالة ضرورية لتعزيز الإدماج

(15) United Nations Environment Programme, *Global Waste Management Outlook 2024*: *Beyond an Age of Waste – Turning Rubbish into a Resource* (Nairobi, 2024) and Intergovernmental Panel on Climate Change, *Climate Change 2022: Mitigation of Climate Change – Summary for Policymakers* (2022).

(16) Intergovernmental Science-Policy Platform on Biodiversity and Ecosystem Services, *Global Assessment Report on Biodiversity and Ecosystem Services* (Bonn, 2019).

(17) UN-Habitat, *Rescuing SDG 11 for a Resilient Urban Planet*.

(18) الخطة الحضرية الجديدة (قرار الجمعية العامة 256/71، المرفق)، الفقرة 64.

(19) United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women (UN-Women) and Department of Economic and Social Affairs, "Progress on the Sustainable Development Goals: The gender snapshot 2024" (New York, 2024).

(20) Stéphane Hallegatte, Jun Rentschler and Julie Rozenberg, *Lifelines: The Resilient Infrastructure Opportunity* (Washington, D.C., World Bank Group, 2019).

(21) United Nations, Office of the United Nations High Commissioner for Refugees, *Global Trends: Forced Displacement in 2022* (Copenhagen, 2023).

والعدالة الاجتماعية والنمو الاقتصادي، ولا يمكن فصل المستوطنات البشرية عن التنمية الوطنية[22]. وتكمن الإمكانات التحويلية للتوسع الحضري في قدرته على معالجة عدم المساواة المكانية والاجتماعية، وتعزيز الفرص الاقتصادية للجميع، وإتاحة الوصول إلى الخدمات الأساسية، بما في ذلك الخدمات الرقمية، على أساس نُهج تركز على الناس وشاملة، وبناء مجتمعات قادرة على الصمود على امتداد التسلسل الريفي الحضري المتصل. وسيركز موئل الأمم المتحدة للفترة 2026-2029، على وجه التحديد، على الفرصة الهائلة لمواجهة التحديات المذكورة أعلاه من خلال توفير السكن اللائق والأراضي والخدمات الأساسية للجميع ومن خلال تحويل المستوطنات العشوائية والأحياء الفقيرة.

21- وقد بينت الجمعية العامة ولاية موئل الأمم المتحدة عند التكليف بعقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) وعند اعتماد نتائجه في عام 2016، مؤكدةً من جديد على دور موئل الأمم المتحدة وخبرته بوصفه جهة تنسيق للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة داخل منظومة الأمم المتحدة[23]. ونظراً لأن 55 في المائة من سكان العالم يعيشون في المناطق الحضرية، وهو رقم من المتوقع أن يرتفع إلى 68 في المائة بحلول عام 2050[24]، فإن ولاية موئل الأمم المتحدة أصبحت أكثر أهمية من أي وقت مضى إذ أصبح تحقيق نتائج التنمية العالمية مرتبطاً بشكل متزايد بالكيفية التي نخطط ونبني وندير ونحكم بها مدننا ومستوطناتنا البشرية.

22- ويمثل التوسع الحضري تحدياً وفرصة كبيرة لتحقيق التنمية المستدامة. وعندما تسترشد المدن والمستوطنات البشرية - إلى جانب أنظمتها - بالتخطيط المكاني السليم وتدار وتنمّى على نحو مستدام، فإنها تستطيع أن توجد حلولا مبتكرة لمعالجة النقص في المساكن وتوفير إمكانية الوصول إلى الأراضي والخدمات الأساسية، مع مراعاة البعد الإقليمي للتنمية المستدامة. وبغية تحقيق التحول الاقتصادي للنهوض بإمكانيات البلدان في وضع وتنفيذ سياسات التنمية الحضرية والإقليمية المستدامة، تحتاج جميع النطاقات الإقليمية إلى بنية تحتية مادية ورقمية ملائمة ومؤسسات فعالة تدعم بناء اقتصادات منتجة ومنصفة، حتى لا يترك أي أحد خلف الركب.

23- وسيعمل موئل الأمم المتحدة، في ضوء ذلك، على توجيه وتعزيز التخطيط الاستراتيجي والاستثمار المتآزر والتنفيذ المتسق حتى لا يؤدي التوسع الحضري إلى تفاقم أوجه عدم المساواة القائمة، وإثقال كاهل البنية التحتية وزيادة أوجه الضعف أمام المخاطر المناخية والبيئية. ولذلك، سيدعم موئل الأمم المتحدة، في الفترة 2026-2029، الدول الأعضاء في اعتماد نُهج مستدامة وتركز على الناس ومتكاملة تجاه التنمية الحضرية والإقليمية، عن طريق تنفيذ سياسات واستراتيجيات ومبادرات وإجراءات لتنمية القدرات على جميع المستويات، ودعم النظم الإقليمية التي تُدمج المهام الحضرية والريفية في الأطر المكانية الوطنية ودون الوطنية المستدامة ونظم المدن والمستوطنات البشرية[25]. وسيشمل ذلك أيضًا تعزيز سياسات وخطط تنموية للأراضي تكون متكاملة ومتعددة المراكز ومتوازنة[26].

24- وبينما تضطلع كيانات أخرى في منظومة الأمم المتحدة بدور رائد في التصدي لتحديات عالمية محددة تتعلق بالقضاء على الفقر، والأزمات الناشئة عن تغير المناخ، والكوارث والنزاعات، والبيئة، فإن موئل الأمم المتحدة

(22) يدعم ذلكَ التصريحات التالية الواردة في إعلان فانكوفر بشأن المستوطنات البشرية: "ذلك أن أهداف سياسات التوطين لا يمكن أن تنفصل عن أهداف كل قطاع من قطاعات الحياة الاجتماعية والاقتصادية. ولذا يجب تصور حلول مشاكل المستوطنات البشرية على أنها جزء لا يتجزأ من العملية الانمائية للدول كل على حدة والمجتمع الدولي" (الفرع أولا، الفقرة 2)؛ "ولذلك لم يعد من الجائز أن تهمل السياساتُ القومية للانماء الاقتصادي والاجتماعي دورَ المستوطنات البشرية أو أن تقلل من شأنه" (التوصية ألف-2 (أ))؛ "والسياسات الخاصة بالمستوطنات البشرية يمكن أن تكون أدوات قوية لإعادة توزيع الدخل والفرص على نحو أكثر انصافا" (التوصية ألف-4 (أ)) (تقرير الموئل: مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، فانكوفر، 31 أيار/مايو-11 حزيران/يونيه 1976 (A/CONF.70/15)).

(23) قرارا الجمعية العامة 216/67 و235/71، والفقرة 171 من الخطة الحضرية الجديدة.

(24) United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population Division, *World Urbanization Prospects: The 2018 Revision*, ST/ESA/SER.A/420 (New York, 2019).

(25) الخطة الحضرية الجديدة، الفقرة 49.

(26) المرجع نفسه، الفقرة 95.

يقدم مساهمة فريدة فيما يتعلق بمعالجة الأبعاد الحضرية والإقليمية لهذه التحديات العالمية من خلال توفير التوجيه والدعم للدول الأعضاء والجهات الفاعلة الأخرى بشأن تسخير الإمكانات التحويلية للتحضر المستدام، والاستفادة من الدور الحاسم للسكن اللائق ومعالجة المسألة الملحة المتمثلة في المستوطنات العشوائية والأحياء الفقيرة. وتسترشد هذه المساهمة باستراتيجية التنمية الحضرية المستدامة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، التي رحبت بها الجمعية العامة في قرارها 173/77، والتي تحدد دور موئل الأمم المتحدة في تعزيز التنمية الحضرية المستدامة داخل منظومة الأمم المتحدة من خلال إطار تنفيذ تعاوني، بالاستفادة من الهياكل والعمليات القائمة.

25- ويواصل موئل الأمم المتحدة شراكته مع كيانات الأمم المتحدة على مختلف المستويات من أجل النهوض بالخطة الحضرية الجديدة والهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة، فضلاً عن غايات أهداف التنمية المستدامة الأخرى التي تشمل الأبعاد الحضرية. وعلى الصعيد العالمي، يتعاون موئل الأمم المتحدة داخل منظومة الأمم المتحدة بوصفه شريكا ومساهما في الآليات التشريعية والمشتركة بين الوكالات، وكذلك في متابعة واستعراض جداول الأعمال وأطر العمل العالمية، بما يشمل ميثاق المستقبل الذي اعتمدته الجمعية العامة في قرارها 1/79. وعلى الصعيد الإقليمي، ينسق موئل الأمم المتحدة على نحو فعال مع الجهات الفاعلة في الأمم المتحدة من خلال الآليات القائمة مثل المنتديات الإقليمية للتنمية المستدامة ومنصات التعاون الإقليمي. وعلى الصعيدين الوطني ودون الوطني، يشارك موئل الأمم المتحدة في أفرقة الأمم المتحدة القطرية ويساهم في أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة بغية دعم البعد الحضري للأولويات الوطنية في مجال التنمية.

26- ويتمحور نهج موئل الأمم المتحدة، الذي يسترشد بالخطة الحضرية الجديدة وأهداف التنمية المستدامة، حول الإنسان وهو مرسخ في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والإطار الدولي لحقوق الإنسان. وهذا يضمن أن تعطي التنمية الحضرية الأولوية للشمولية والمساواة وعدم التمييز والقدرة على الصمود، مما يمنع عدم المساواة والإقصاء اللذين يقوضان استدامة المدن والمستوطنات البشرية. وبدون هذا النهج، فإن النمو الحضري ينطوي على خطر إدامة عدم المساواة والإقصاء، مما يقوض بشكل أكبر استدامة المدن والمستوطنات البشرية ورفاهية سكانها، ولا سيما أولئك الذين يعيشون في أوضاع هشة.

رابعا- تركيزنا الاستراتيجي في مواجهة التحديات

27- يعتبر التصدي لأزمة الإسكان العالمية والتحديات المتعلقة بالفقر وتغير المناخ والأزمات الإنسانية أمرا أساسيا لضمان تطور المدن والمستوطنات البشرية لتصبح مساحات ومجتمعات مستدامة ومنصفة وقادرة على الصمود لا يُترك فيها أي أحد خلف الركب. ومن خلال تحليل التحديات والفرص ضمن السياق الأوسع للتنمية الحضرية والإقليمية المستدامة، سيركز موئل الأمم المتحدة على فرصة التصدي للتحديات العالمية المبينة أعلاه من خلال حصول الجميع على السكن اللائق والأراضي والخدمات الأساسية، بما في ذلك عن طريق تحويل المستوطنات العشوائية والأحياء الفقيرة.

28- وسيؤدي هذا التركيز إلى تعظيم القيمة المضافة لموئل الأمم المتحدة في الفترة من عام 2026 إلى عام 2029. واستنادًا إلى قراريْ موئل الأمم المتحدة 7/2 بشأن السكن اللائق للجميع[27]، و2/2 بشأن التعجيل بتحويل المستوطنات العشوائية والأحياء الفقيرة بحلول عام 2030[28]، وكذلك الإجراء 6 من ميثاق المستقبل[29]، فإنه يعيد الإسكان إلى محور عمل موئل الأمم المتحدة والتنمية الحضرية المستدامة.

(27) HSP/HA.2/Res.7.

(28) HSP/HA.2/Res.2.

(29) قرار الجمعية العامة 1/79، الاجراء 6، الفقرة 25 (ج): "ضمان حصول الجميع على مساكن ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة ودعم البلدان النامية في تخطيط وتنفيذ مدن عادلة وآمنة وصحية وميسّرة ومستدامة وقادرة على الصمود".

الشكل الثاني

الجوانب السبعة للسكن اللائق

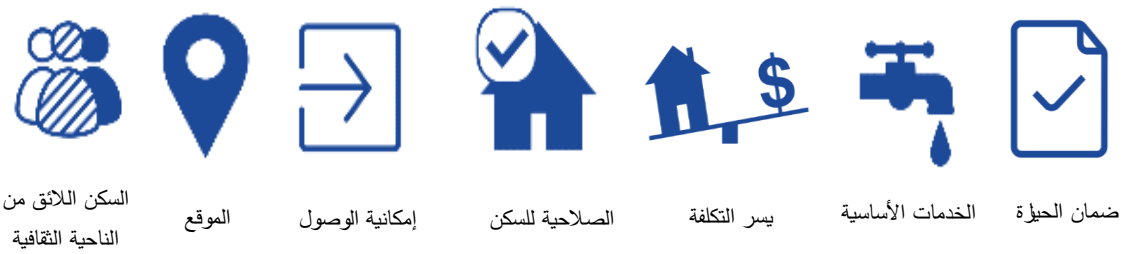

29- ويمثل الحصول على السكن اللائق، باعتباره حقًا أساسيًا من حقوق الإنسان، في جميع جوانبه السبعة (انظر الشكل الثاني)[30]، حجر الزاوية في عقد اجتماعي جديد، وهو أمر بالغ الأهمية لتعزيز التنمية الشاملة والمستدامة والمنصفة. وقد أظهر السكن اللائق، نظرا لطبيعته المتعددة الأوجه والشاملة لعدة قطاعات، إمكاناته كمحرك للتحضر الشامل والمستدام مع وجود روابط مع معظم أهداف التنمية المستدامة الأخرى (انظر الشكل الثالث)، ولا سيما الهدف 1 (القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان)، والهدف 10 (الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها)، والهدف 5 (تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات). ولا يمكن تحقيق العديد من الأهداف إذا لم يحصل الناس على السكن اللائق.

الشكل الثالث

الإسكان في محور التنمية المستدامة والشاملة للجميع

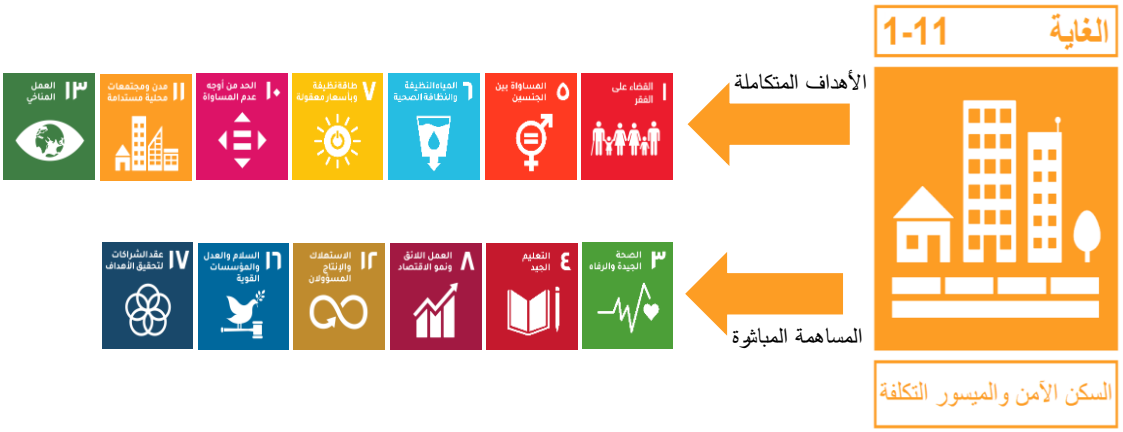

30- وترفع الخطة الحضرية الجديدة من شأن الإسكان بوصفه وسيلة أساسية من وسائل التنمية الاقتصادية والقضاء على الفقر. ويتعلق الأمر فيما يخص أهم عناصر الإسكان بتوفير منازل ذات نوعية جيدة للجميع، مع كل الفوائد الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بذلك، ولا ينبغي النظر إليه على أنه مجرد مسألة هياكل مادية أو سلعة تباع وتشترى. ويعتبر السكن اللائق ضروريا للصحة والتعليم والكرامة والسلامة والإدماج الاجتماعي، كما هو معترف به في الأطر العالمية السابقة بما في ذلك إعلان إسطنبول وجدول أعمال الموئل[31] لعام 1996.

31- وبالمثل، يجب التأكيد على الوظائف الاجتماعية والبيئية الهامة للأراضي وقيمتها الاقتصادية من منظور المنافع العامة. إن القرب من المرافق العامة والخدمات الأساسية وإمكانية الوصول إليها اجتماعيا واقتصاديا هو في صميم السكن اللائق، الذي يدعم بدوره الوصول الآمن إلى الخدمات والعمل والحياة الحضرية، ويعزز بالتالي التماسك الاجتماعي والرفاهية، وهو ما يتطلب مدنا ومستوطنات بشرية تعمل بشكل جيد. ويمثل إعطاء الأولوية لإعمال الحق في السكن اللائق في الأطر المحلية والوطنية والعالمية عاملا أساسيا لضمان الكرامة والتمكين للجميع

(30) التعليق العام رقم 4 (1991) للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشأن الحق في السكن المناسب.

(31) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، اسطنبول، 3-14 حزيران/يونيه 1996 (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.97.IV.6).

وركيزةً من ركائز الحماية الاجتماعية[32]. وتكتسي القدرة على تحمل تكاليف السكن والحصول على الخدمات الأساسية أهمية على الصعيد العالمي، حتى وإن اختلفت وسائل تحسينها في البلدان المتقدمة النمو والنامية بسبب الاختلافات في الهياكل الاقتصادية والقدرات المؤسسية والموارد المتاحة.

32- كما أن تحويل المستوطنات العشوائية والأحياء الفقيرة التي كانت تؤوي، في عام 2022، 24,8 في المائة من سكان المناطق الحضرية في العالم، أي ما يعادل 1,12 مليار شخص، أمر حيوي بنفس القدر، بل وأكثر إلحاحا[33]. ومن المتوقع أن يصل هذا الرقم إلى 3 مليارات نسمة بحلول عام 2050 إذا لم تُتخذ إجراءات فعالة لمنع انتشار الأحياء الفقيرة والمستوطنات العشوائية وتحويل القائم منها. وعلى النحو الذي أقرته الدول الأعضاء، يعتبر مؤشر هدف التنمية المستدامة 11-1-1 "نسبة السكان الحضريين الذين يعيشون في أحياء فقيرة أو مستوطنات عشوائية أو مساكن غير لائقة"، من بين المؤشرات التسعة التي تراجعت على الصعيد العالمي، وهو ما يبرز الحاجة إلى بذل المزيد من الجهود المتضافرة لتحقيق الهدف بحلول عام 2030[34]. إن سكان الأحياء الفقيرة أفراد من مجتمعاتنا يجب أن يتمتعوا على قدم المساواة بالحقوق والكرامة، وهم يلعبون أدوارا ثقافية واقتصادية واجتماعية هامة.

33- ويتماشى التركيز الاستراتيجي على حصول الجميع على السكن اللائق والأراضي والخدمات الأساسية مع المجالات الأساسية لولاية موئل الأمم المتحدة وموقعه الفريد بوصفه مركز تنسيق لمنظومة الأمم المتحدة في مجال الإسكان اللائق والتحضر المستدام والمستوطنات البشرية[35].

خامسا- مجالات الأثر لمواجهة التحديات

34- يتمثل الأثر العالمي المتوقع في أن يزدهر عدد أكبر من الناس في المدن والمستوطنات البشرية، وبخاصة من يعيش منهم في أوضاع هشة، بما في ذلك الأشخاص الذين يعيشون في المستوطنات العشوائية والأحياء الفقيرة والمتضررون من الأزمات الإنسانية والآثار المناخية، وأن تتغير حياتهم من خلال زيادة فرص الحصول على السكن اللائق والأراضي والخدمات الأساسية للجميع.

35- وتعكس مجالات الأثر المبينة أدناه التحديات الرئيسية التي يواجهها المجتمع العالمي. ويهدف موئل الأمم المتحدة، من خلال تركيزه الاستراتيجي وفي سياق التحضر المستدام، إلى المساهمة في الجهود التي تبذلها الجهات الفاعلة المتعددة الأطراف الأخرى، بما في ذلك كيانات الأمم المتحدة الرائدة في هذه المجالات، من أجل إحداث أثر في حياة الناس في هذه المجالات.

ألف- الازدهار المنصف والشامل من أجل القضاء على الفقر

36- يأتي تعزيز مجتمع أكثر ازدهاراً وشمولاً من خلال التحضر المخطط والمدار بشكل صحيح والتنمية المستدامة للمدن والمستوطنات البشرية. ويتحقق ذلك من خلال تطوير البنية التحتية والمؤسسات التي تدعم الاندماج الاجتماعي والحد من أوجه عدم المساواة، والنمو الاقتصادي العادل، وعن طريق خلق المزيد من فرص العمل اللائق للجميع في الاقتصاد الرسمي.

37- وبالإضافة إلى كون السكن اللائق مقدمة لجوانب أساسية أخرى من الإدماج الاجتماعي، مثل التعليم والصحة، فإنه يمثل أيضا ميزة فيما يخص خلق فرص كسب الرزق. وتتيح الأحياء السكنية المتعددة الاستخدامات والمختلطة اجتماعياً وذات الموقع والاتصال الجيدين والكثافة المناسبة، للجميع إمكانية الوصول العادل إلى الخدمات

(32) الإجراء 1 من نداء القاهرة من أجل العمل، المعتمد في الدورة الثانية عشرة للمنتدى الحضري العالمي.

(33) قاعدة بيانات المؤشرات الحضرية لموئل الأمم المتحدة، 2024.

(34) HSP/HA.2/Res.2.

(35) أعادت الجمعية العامة التأكيد عليه في الخطة الحضرية الجديدة (الفقرة 165)، وجمعيةُ موئل الأمم المتحدة في عام 2023 (انظر HSP/HA.2/HLS.1).

والفرص. وتعتبر الشبكات الجيدة التصميم من الأماكن العامة الخضراء والعالية الجودة التي يمكن الوصول إليها، والمفتوحة أمام الجميع والخالية من الجريمة والتحرش الجنسي والعنف الجنساني[36] – في ضوء الضرورة الملحة لمنع جميع أشكال العنف والتحرش ضد النساء والفتيات والقضاء عليها[37] – إلى جانب أنظمة تنقل آمنة ومنصفة وميسورة التكلفة ويمكن الوصول إليها، عناصر أساسية لتعزيز الازدهار الشامل للجميع. وتساعد هذه التدخلات في القضاء على الفقر، مع الاعتراف بالاحتياجات الخاصة لمن هم في أوضاع هشة[38]، مع تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات[39].

38- ويعتبر الحصول على السكن اللائق والأراضي والخدمات الأساسية أمرا ضروريا لإرساء أساس مجتمع يمكن للجميع أن يزدهر فيه. وعندما تكون هذه الرابطة قوية وعملية ولا تترك أحدا خلف عن الركب، فإنها تمنع أيضا انتشار المستوطنات العشوائية والأحياء الفقيرة وتعزز تحولها. ويمس قطاع الإسكان معظم جوانب اقتصاد البلد ويتفاعل مع العديد من القطاعات الأخرى، بما في ذلك الصناعة والتجارة والتكنولوجيا والقطاع المالي والنقل والتنمية الاجتماعية. ويعد الاعتراف بالوظيفة الاجتماعية للأراضي أمرا أساسيا لتوجيه وتمويل التنمية الحضرية المستدامة. ويشكل الوصول العادل إلى الخدمات الأساسية، المدعوم بالتخطيط الاستراتيجي والتنفيذ الفعال، أساس المجتمعات المستدامة والتنمية الاقتصادية السليمة. ومن ثم فإنه يلعب دورا رئيسيا في تمكين النمو الاقتصادي الشامل والازدهار من أجل القضاء على الفقر والحد من أوجه عدم المساواة. ويعتمد توفير الخدمات بشكل بارز على الاستثمارات الكافية في البنية التحتية، ولا يمكن تحقيقه بشكل فعال وعادل إلا في مستوطنات جيدة التخطيط وذات كثافة مناسبة.

39- ويتمثل دور موئل الأمم المتحدة في معالجة مجال الأثر هذا، في تعزيز الازدهار المنصف والشامل من أجل القضاء على الفقر من خلال بيانات وسياسات وممارسات قوية تهدف إلى تحسين الوصول إلى السكن اللائق والأراضي والخدمات الأساسية. ويشجع موئل الأمم المتحدة على الاستخدام الفعال والمنصف للأراضي بغية تحقيق التنمية الحضرية المستدامة، بما يشمل السكن اللائق، وتعظيم ضمان الحيازة بهدف ضمان المنافع الاجتماعية والاقتصادية التي توفرها، بما في ذلك حماية الكرامة. ويدعم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية الدول الأعضاء في تحقيق الحصول على السكن اللائق للجميع عن طريق تعزيز الحوكمة والإدارة الفعالة للأراضي وتوفير خدمات أساسية لائقة. ويساهم ذلك في تسخير إمكانات التحضر لتعزيز ازدهار أكثر شمولاً، والتغلب على أوجُه عدم المساواة المكانية والاجتماعية القائمة على امتداد التسلسل الريفي الحضري المتصل، وإحداث تحول في حياة الناس الذين يعيشون في المستوطنات العشوائية والأحياء الفقيرة.

40- وتشمل خبرة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية نهجاً متكاملاً للتخطيط الحضري والإقليمي، بما يضمن معالجة شاملة لمسألة الحصول على السكن والأراضي والخدمات الأساسية من أجل تعزيز الازدهار العادل والقضاء على الفقر. وتماشياً مع قرار جمعية موئل الأمم المتحدة 8/2 بشأن التخطيط الحضري والبنية التحتية المستدامة[40]، يقدم موئل الأمم المتحدة المساعدة التقنية والدعم في مجال بناء القدرات للبلدان والمدن وأصحاب المصلحة الآخرين في وضع وتنفيذ مبادرات تشاركية ومستدامة للتخطيط الحضري المتكامل وتطوير البنى التحتية.

باء- التأهب والاستجابة والتعافي وإعادة الإعمار

41- من شأن الفهم المشترك للأثر المعقد للأزمات المتزامنة على المدن والمستوطنات البشرية ومجتمعاتها وأراضيها أن يوجه العمل الرامي إلى تحقيق تأهب واستجابة وتعاف أكثر فعالية، مع إيلاء اهتمام خاص لمن

(36) الخطة الحضرية الجديدة، الفقرة 100.

(37) المرجع نفسه، الفقرة 13 (ج).

(38) المرجع نفسه، الفقرة 13 (ب).

(39) المرجع نفسه، الفقرة 13 (ج).

(40) HSP/HA.2/Res.8.

يتضررون بشكل أكبر من الكوارث الطبيعية والكوارث التي يتسبب فيها الإنسان والنزاعات، بحيث يؤدي ذلك إلى إعادة الإعمار من أجل "إعادة البناء بشكل أفضل" وتعزيز القدرة على الصمود.

42- ومن شأن استجابة أكثر تماسكاً للنزوح، عندما تُدمج بالكامل في استراتيجيات التنمية الحضرية والإقليمية، أن تقدم حلولاً منذ البداية خلال الاستجابة الإنسانية. ومن شأن معالجة مسألة الحصول على السكن اللائق والأراضي والخدمات الأساسية أن توفر إطار عمل لاستجابة أكثر تكاملاً مع جميع الجهات الفاعلة المعنية، باستخدام التخطيط الحضري والإقليمي والحوكمة المتعددة المستويات لتوطين المهاجرين واللاجئين والنازحين داخليا وتمكين الحلول من أجلهم.

43- ومن شأن تحسين تقييم المخاطر والتبصر أن يساعد في توقع أثر الأزمات على المدن والمستوطنات البشرية والأراضي والاستعداد لها، وبالتالي تعزيز القدرة على التخفيف من آثارها والقدرة على الصمود. ويسمح العمل على امتداد دورة تأهب واستجابة وتعاف وإعادة إعمار كاملة لموئل الأمم المتحدة بالمساعدة في دمج الجهود الإنسانية والإنمائية والاستفادة من ميزاته النسبية، على نحو ما دعت إليه الجمعية العامة في قرارها 226/79 بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، الذي اعتُمد في عام 2024[41]. وعلى نحو ما أشارت إليه جمعية موئل الأمم المتحدة في قرارها 9/2 بشأن إنشاء إطار بشأن قدرة المستوطنات البشرية على الصمود من أجل الإنذار المبكر، والتبصر، والحد من المخاطر، والاستجابة للأزمات، والتعافي وإعادة البناء بعد الأزمات[42]، فإن موئل الأمم المتحدة يلعب دورا رائدا في مساعدة الحكومات الوطنية والإقليمية والمحلية في هذه المجالات.

44- ويساعد موئل الأمم المتحدة، بصفته عضواً في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، النظام الإنساني على تكييف استجابته مع الطبيعة الحضرية المتزايدة للأزمات. وتشمل هذه الأنشطة ما يلي: تعزيز النُهج القائمة على المستوطنات ليُسترشد بها في التأهب ومن أجل دعم تنسيق محلي مراع للسياق واستجابة أكثر تكاملاً؛ وتمكين الحكومات المحلية والمنظمات المجتمعية لكي تساعد في إضفاء الطابع المحلي على التدخلات الإنسانية؛ والمساعدة في استعادة الخدمات الأساسية على مستوى المجتمعات المحلية؛ وضمان التركيز على الحصول على السكن اللائق والأراضي وحقوق الملكية من أجل حماية الأشخاص المتضررين. وتزيد هذه الجهودُ من فعالية الاستجابة الإنسانية، كما تقلل من عبء الحالات الإنسانية وتسرّع الانتقال إلى مرحلة التعافي كلما وحيثما أمكن ذلك.

جيم- البيئة والعمل المناخي

45- تعرقل الروابط القائمة بين تغير المناخ، والتدهور البيئي وأزمة الإسكان العالمية الحالية التكيفَ الفعال مع المناخ والتخفيفَ من آثاره. ويؤدي توفير المساكن والبنية التحتية التي تشجع على التمدد الحضري وزيادة الاعتماد على النقل الآلي إلى ازدحام حركة المرور، وتراجع الغطاء الأخضر وتفاقم تلوث الهواء، مع ما يترتب على ذلك من آثار ضارة على صحة الإنسان والبيئة وعلى الجهود الرامية إلى التخفيف من آثار تغير المناخ. ويُفاقم العجز في السكن اللائق التكلفة البشرية للكوارث المرتبطة بالطقس ومن شأنه أن يعيق التكيف مع الآثار البيئية لتغير المناخ، وكذلك الآثار الناجمة عن التحديات الأخرى، مثل الجفاف والتصحر وتدهور الأراضي وحرائق الغابات والتلوث والفيضانات، بالنسبة للأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة، لا سيما في المستوطنات العشوائية والأحياء الفقيرة.

46- ويعتبر التحضر الجيد الإدارة وتحسين فرص الحصول على السكن اللائق، بما في ذلك من خلال التخطيط والتصميم الحضري واستخدام الأراضي، أمرين أساسيين بالنسبة لمعالجة أسباب تغير المناخ وآثاره في المدن والمستوطنات البشرية على جميع المستويات على امتداد التسلسل الريفي الحضري المتصل. وتساعد التقنيات الرقمية

(41) انظر الفقرات 10 و 44 و 46 من قرار الجمعية العامة 226/79.

(42) HSP/HA.2/Res.9.

في تحسين كفاءة استخدام الموارد، بما في ذلك في الشبكات الذكية، ورصد إدارة النفايات، والرصد المناخي وغيرها من المجالات. هناك حاجة ماسة إلى التحول نحو النموذج الدائري في قطاع البناء والتشييد واستخدام مواد بناء مستدامة من أجل الحد من البصمة الكربونية للبناء.

47- ويوفر التخطيط والإدارة الحضريان اللذان يضمنان الالتزام بمعدلات الكثافة المناسبة، والاحتفاظ بالمساحات الخضراء وتوسيعها وتعزيز الحلول القائمة على الطبيعة إمكانات للتخفيف من الحرارة، والحد من مخاطر الفيضانات، والحفاظ على التنوع البيولوجي، وتعزيز رفاهية الإنسان والمنافع الاجتماعية والاقتصادية المشتركة في المناطق الحضرية. وتُعد البنية التحتية الموفرة للطاقة والإدارة الفعالة للنفايات أمرين بالغي الأهمية بالنسبة للتخفيف من آثار تغير المناخ والتنمية الاقتصادية السليمة. وبالإضافة إلى ذلك، يجب إيلاء الاعتبار الواجب لأهمية الحفاظ على التراث المعماري مع احترام خصوصيات كل منطقة وتعزيز الجهود الرامية إلى حماية التراث الثقافي والطبيعي للعالم وحفظه[43].

48- ويجب أن يكون في صميم الجهود الرامية إلى التكيف مع تغير المناخ العالمي، تعزيزُ القدرة على الصمود في مواجهة المخاطر المرتبطة بالمناخ من خلال التخطيط الحضري وتخطيط استخدام الأراضي المراعيين للمخاطر، وقوانين البناء المطبقة على المساكن، والبنية التحتية القادرة على الصمود التي توفر إمكانية الوصول إلى السكن اللائق والأراضي والخدمات الأساسية – خاصة من يعيشون في أوضاع هشة[44].

49- وفي مجال البيئة والإجراءات المتعلقة بالمناخ، يضيف موئل الأمم المتحدة قيمة إلى جهود الجهات الفاعلة الأخرى في النظام المتعدد الأطراف عن طريق دعم عملها من خلال منظور التخطيط الحضري المتمحور حول الإنسان، وتعميم التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية في التخطيط والإدارة الحضريين والإقليميين، على النحو الذي طلبته جمعية موئل الأمم المتحدة في القرار 4/2 بشأن المدن المتنوعة بيولوجياً والقادرة على الصمود[45]. وبالإضافة إلى ذلك، يثري موئل الأمم المتحدة جهود منظومة الأمم المتحدة من خلال معالجة الأبعاد الحضرية والإقليمية للمسائل الرئيسية، مثل التخطيط للموارد المائية وإدارتها على امتداد التسلسل الريفي الحضري المتصل.

50- وتشمل القيمة المضافة لموئل الأمم المتحدة دعم السلطات دون الوطنية التي تضطلع بدور رئيسي في تنفيذ سياسات التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، بما في ذلك من خلال تقييم المخاطر ونظم الإنذار المبكر. وبغية توسيع نطاق الأثر بالتعاون مع الشركاء المعنيين، على النحو المطلوب في قرار جمعية موئل الأمم المتحدة 5/2 بشأن تعزيز الترابط بين التوسع الحضري والقدرة على التكيف مع تغير المناخ[46]، يجب على موئل الأمم المتحدة مواصلة الجهود لدعم الدول الأعضاء والجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى في الاستفادة من هذه الصلة بشكل مثمر.

سادسا- وسائلنا للتنفيذ والنتائج المتوقعة

51- تمثل وسائل التنفيذ أدوات للسعي إلى تحقيق نتائج تدعم بشكل مشترك تحقيق الأثر العالمي من خلال التركيز الاستراتيجي على توفير السكن اللائق والأراضي والخدمات الأساسية للجميع. وقد صيغت في الخطة الاستراتيجية المقترحة وسيلتان موضوعيتان وثلاث وسائل داعمة للتنفيذ. ولكي تكون فعالة وكفؤة، يجب استخدامها بشكل متسق في كل من التعاون الأفقي (عبر وسائل التنفيذ) والتعاون الرأسي (بين المقر الرئيسي والميدان).

52- وتشكل النتائج مستوى متميزا في التسلسل الهرمي لنسق النتائج:

(أ) الأثر في القمة، حيث يكون لنا أثر غير مباشر فقط: ما يحدث في حياة الناس؛

(43) الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة والغاية 11-4.

(44) الخطة الحضرية الجديدة، الفقرات 34 و57 و148.

(45) HSP/HA.2/Res.4.

(46) HSP/HA.2/Res.5.

(ب) النتائج في المنتصف، حيث يكون لنا أثر مباشر أكبر: ما نساعد شركاءنا على القيام به بشكل أفضل؛

(ج) النواتج في الأسفل، حيث نملك السيطرة الكاملة: مخرجات عملنا.

53- وسيُرصد التسلسل الهرمي للنتائج الموضحة أعلاه من خلال مستويات المؤشرات المقابلة.

54- وفي جميع وسائل التنفيذ، سيولى اهتمام خاص للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري[47] وتمكين النساء والفتيات والأطفال والشباب وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية واللاجئين والنازحين داخلياً والمهاجرين، ولا سيما أشد الناس فقرا وأولئك الذين يعيشون في أوضاع هشة والذين يتأثرون بشكل غير متناسب بأزمة الإسكان العالمية وغيرها من المصاعب المرتبطة بالتحضر[48].

ألف- التخطيط، والإدارة، والاستثمار والتمويل الحضري والإقليمي المتكامل

55- **النتيجة:** تعزز خطط التنمية المكانية والسياسات والتشريعات ونظم التخطيط والأطر المالية الوظائفَ الاجتماعية والبيئية للأراضي وتحفز الاستثمارات العامة والخاصة من أجل توفير الوصول إلى السكن اللائق والأراضي والخدمات الأساسية للجميع.

56- ويشغل اتباع نهج متكامل إزاء التخطيط الحضري وتطوير البنى التحتية مكانة هامة بالنسبة لتعزيز التنمية المستدامة وبلوغ أهداف التنمية المستدامة[49]. ويدعم التخطيط والتصميم الحضريان والإقليميان الطويلا الأجل تحقيق نتائج إيجابية بالنسبة للتحضر في جميع الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، على النحو المتوخى في الخطة الحضرية الجديدة، وهو أمر أساسي لتوفير السكن اللائق والأراضي والخدمات الأساسية.

57- ويشكل التخطيط الحضري الفعال العمود الفقري لتحقيق الشمول والقدرة على الصمود وإمكانية الوصول والاستدامة في المدن والمجتمعات. ويعد التخطيط والإدارة المتكاملان لاستخدام الأراضي أمرا أساسيا لفتح الحيز المالي للحكومات الوطنية والمحلية من خلال إيرادات محلية مستقرة، خاصة من التمويل القائم على الأراضي، من أجل تعظيم الوظائف الاجتماعية والاقتصادية للأراضي. ويمكن تعزيز هذا التخطيط والإدارة من خلال حلول المدن الذكية، مثل المنصات الرقمية لإشراك المواطنين في عمليات التخطيط، وتحليل البيانات في الوقت الفعلي لتحسين استخدام الأراضي، والبوابات الإلكترونية للتخطيط والإدارة والحوكمة الحضرية الفعالة.

58- وعلى المستوى الوطني، ونظرا للآثار الكبيرة للتوسع الحضري على التنمية، فإن التخطيط المكاني أمر حيوي لتحسين تحديد الأولويات الاستراتيجية وتسلسل الاستثمارات في التنمية الإقليمية المتسقة على امتداد التسلسل الريفي الحضري المتصل[50]. وهذا أمر ضروري لتوجيه وتنفيذ خطط التنمية المحلية وتحقيق أهدافها.

59- وسيقدم موئل الأمم المتحدة التوجيه المعياري والمساعدة التقنية للدول الأعضاء والشركاء الآخرين بشأن التخطيط الحضري وتطوير البنية التحتية التشاركيين والشاملين والمستدامين والمتكاملين والقائمين على الأدلة من أجل تحسين قدرة جميع مستويات الحكومة على التخطيط والإدارة والتنفيذ على نحو متسق للتنمية الحضرية المنتجة والمنصفة والشاملة والمستدامة بيئياً. ويشمل ذلك التخطيط للتكثيف الحضري والتوسع والتجديد والتحديث الحضري، مع وجود أنظمة نقل عام فعالة ويسهل الوصول إليها، فضلاً عن المساحات الخضراء العامة المفتوحة والخدمات الأساسية الأخرى. وسيعمل موئل الأمم المتحدة على تعزيز التخطيط المكاني للتنمية الاقتصادية المتماسكة والاستثمارات العامة على جميع المستويات، مع تعزيز الإنتاجية الاقتصادية والإدماج الاجتماعي المراعيين للبيئة

(47) الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد 660، الرقم 9464).

(48) الخطة الحضرية الجديدة، الفقرات 34 و57 و148.

(49) انظر HSP/HA.2/Res.8.

(50) الاتحاد الأفريقي، إعلان المنتدى الحضري الأفريقي بشأن التحضر المستدام من أجل تحول أفريقيا، الذي عُقد في أديس أبابا في الفترة من 4 إلى 6 أيلول/سبتمبر 2024.

في المدن والمستوطنات البشرية والأقاليم على امتداد التسلسل الريفي الحضري المتصل، والسعي إلى تقليل أوجه التفاوت في الظروف المعيشية في المناطق الريفية والحضرية، ودعم الحكومات المحلية والإقليمية في وضع خطط حضرية تشمل عملية التقسيم إلى مناطق وتتضمن آليات تنظيمية من أجل زيادة العرض من المساكن الميسورة التكلفة.

60- وينبغي أن يكون تنفيذ هذه الخطط مدعوما باستثمار متسق إقليميا وتمويل جيد التنسيق على جميع مستويات الحوكمة، ويرتكز على نهج استراتيجي يعطي الأولوية لتوزيع الموارد من خلال تخطيط استثمار رأسمالي مستنير مكانياً واستراتيجيات تمويل على مستوى البلديات والمستوى الوطني. إن الإقرار بالأدوار المختلفة التي تلعبها مصادر وأدوات تمويل محددة، والاستفادة من الإيرادات المعززة من المصادر الخاصة وضمان التقاسم الكافي للقيمة الناتجة عن التنمية الحضرية والاستثمارات العامة أمر بالغ الأهمية لضمان تمويل حضري مستدام وتحقيق ازدهار حضري شامل[51]. وسيدعم موئل الأمم المتحدة الدول الأعضاء في تصميم ومراجعة الأدوات المالية، مثل السياسات المالية وآليات التمويل القائمة على الأراضي، لمواءمة الأطر المالية والحضرية.

باء- الحوكمة التشاركية المتعددة المستويات وإضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة

61- **النتيجة**. تدعم آليات الحوكمة التشاركية المتعددة المستويات حصولَ الجميع على السكن اللائق والأراضي والخدمات الأساسية وتعميمَ وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة[52]، وتسريع إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة.

62- ويجب أن نحقق أهداف التنمية المستدامة لجميع شرائح المجتمع وألا نترك أحداً خلف الركب، عبر وسائل منها التنمية المستدامة المتكيفة مع السياق المحلي[53]. ويتطلب تحويلُ الأهداف العالمية إلى تغيير طويل الأمد على المستوى المحلي والسعي الجماعي إلى إيجاد مدن ومستوطنات بشرية أكثر شمولاً واستدامة وقدرة على الصمود، عملياتٍ فعالة لإضفاء الطابع المحلي تعزز المواءمة بين أطر العمل الوطنية وأولويات المجتمعات المحلية[54].

63- وتعتبر قدرات الحكومات الوطنية والمحلية على تهيئة بيئات تمكينية للتنمية المستدامة، المستندة إلى الحوكمة المتعددة المستويات واتساق السياسات، أمرا ضروريا. ويجب أن تركز هذه البيئات على تعزيز تحول المدن من أجل التقدم الاجتماعي والازدهار المشترك وحماية البيئة. ويعد إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة نهجا تعاونيا وموجها نحو إحداث الأثر بغية تحويل نُظُم الحوكمة من خلال الشراكة والتنسيق، مما يتيح تحقيق الأهداف على المستوى المحلي بشكل فعال من أجل تلبية احتياجات المدن والمجتمعات المحلية.

64- وقد طلبت الدول الأعضاء إلى موئل الأمم المتحدة تعزيز مسألة إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة[55]. وبالاستفادة من نهج إضفاء الطابع المحلي، سيستغل البرنامج ريادته وخبرته في مجال التحضر المستدام والبيانات والتخطيط وبناء القدرات والتمويل من أجل تعزيز التحول على مستوى المدينة عن طريق بناء أنظمة حوكمة قوية متعددة المستويات تخدم بلوغ الأهداف.

65- وسيعمل موئل الأمم المتحدة عبر النطاقات ومع المنصات والشبكات وشبكات الممارسين وائتلافات المدن والحكومات والسلطات المحلية والإقليمية بهدف الربط بين المعارف والابتكارات المحلية ومعارف وابتكارات الشعوب الأصلية، والشركاء المحليين ومن الشعوب الأصلية، عن طريق الحوارات العالمية وعمليات صنع القرار ذات الصلة، مع توفير مساحة لبناء الشراكات والعمل المشترك من أجل بلوغ أهداف التنمية المستدامة.

(51) قرار الجمعية العامة 173/77، الفقرة 15.

(52) HSP/HA.1/Res.4، الفقرة 1 (أ)؛ الخطة الحضرية الجديدة، الفقرة 13 (ج).

(53) ميثاق المستقبل (قرار الجمعية العامة 1/79)، الإجراء 6.

(54) نداء القاهرة من أجل العمل، الإجراء 2.

(55) انظر HSP/HA.2/Res.6.

جيم- المعرفة والبيانات والرقمنة وتنمية القدرات

66- **النتيجة**. تحسين المعارف والقدرات التي تسترشد بها السياسات المبتكرة القائمة على الأدلة بشأن حصول الجميع على السكن اللائق والأراضي والخدمات الأساسية.

67- وقد أقرت جمعية موئل الأمم المتحدة في قراراتها[56] بالتحسينات في جمع البيانات عن التحضر المستدام ورصده ودعت إلى إدخالها. وينبغي الاستفادة عاجلا من التكنولوجيا الرقمية ونُهج المدن الذكية بهدف تحسين نوعية الحياة في المدن والمستوطنات البشرية[57]، مع إدارة المخاطر المرتبطة بها من أجل ضمان مستقبل رقمي شامل ومفتوح ومستدام وعادل وآمن ومأمون للجميع[58]. وتعد الأساليب التشاركية والأدوات الجغرافية المكانية ومنصات البيانات للنمذجة والشراكات التدريبية والبحثية وتكنولوجيا التوأم الرقمي من الأمور الحاسمة في ضمان أن تعكس البيانات الواقع المعاش للمجتمعات المتنوعة، وبالتالي دعم تخطيط حضري أكثر شمولاً وإنصافا. وتُعد البيانات المحلية المصنفة أداة لتمكين المجتمعات المحلية مع إثراء قاعدة الأدلة لرصد التحضر.

68- وبغية دعم صياغة سياسات فعالة قائمة على الأدلة وتنفيذها من أجل النهوض بالتنمية الحضرية المستدامة، سيواصل موئل الأمم المتحدة الاضطلاع بالرصد العالمي للهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة والخطة الحضرية الجديدة والأبعاد الإقليمية لأهداف التنمية المستدامة الأخرى وقيادتها. كما سيواصل تقديم الدعم التقني للدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين في تنفيذ ورصد الخطة الحضرية الجديدة.

69- وسيستمر موئل الأمم المتحدة في إجراء البحوث القائمة على الأدلة حول المدن والمستوطنات البشرية على امتداد التسلسل الريفي الحضري المتصل، وجمع المعلومات وتحليل البيانات من أجل إثراء عملية وضع السياسات، حيث يلعب الاستشراف دورا حاسما في إدارة عدم اليقين والتخطيط لإجراءات سياساتية فعالة[59] وللمشاركة المجتمعية. وسيتم تعزيز وجود شبكات ممارسين أقوى، وتضافر جهود مختلف الباحثين والممارسين من أجل صياغة حلول فعالة للتنمية الحضرية المستدامة.

70- وسيعمل موئل الأمم المتحدة على تنشيط وتعميم الجهود التي يبذلها في مجال تنمية القدرات، مستفيداً من الممارسات المدروسة جيداً ودمج الأبعاد المعيارية والتشغيلية على نطاق المنظمة. وسيدعم موئل الأمم المتحدة، من خلال مبادرات بناء القدرات المراعية للسياق، الجهات الفاعلة الرئيسية في تقييم ومعالجة الفجوة في القدرات بغية دعم تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة ورصدها والإبلاغ عنها، وفي بناء القدرات الوطنية والمحلية لوضع وتنفيذ سياسات وبرامج عامة تتناسب مع الموارد المتاحة في البلدان والمدن والمستوطنات البشرية. وترتكز هذه الأنشطة على العمل وهي مصممة للعمل، وتسعى إلى ضمان أن يستفيد تطوير المعرفة والممارسة من بعضهما البعض.

71- وسيدعم موئل الأمم المتحدة تبادل المعارف والتعلم المتبادل بين البلدان من أجل نقل المعارف ومشاركة التجارب الناجحة. وستُعزَّز إمكانات التكنولوجيات الرقمية بهدف تسريع التحضر المستدام من خلال نُهج لمدن ذكية تركز على الناس وتعزز التعاون الدولي وتشجع البحوث الأكاديمية والمبادرات التعليمية. وسيعمل موئل الأمم المتحدة على تعزيز عمله المعياري من خلال تحسين دمج التعليقات بين المستوى العالمي والمناطق والبلدان.

دال- الشراكات، والتحالفات، والدعوة والاتصالات

72- **النتيجة**. زيادة الوعي والشفافية وتعزيز التعاون بين أصحاب المصلحة المعنيين لتعزيز حصول الجميع على السكن اللائق والأراضي والخدمات الأساسية.

---

(56) على سبيل المثال، HSP/HA.2/Res.7، الفقرتان 8 و11.

(57) انظر HSP/HA.2/Res.1.

(58) التعاهد الرقمي العالمي (قرار الجمعية العامة 1/79، المرفق الأول).

(59) كما هو مبين في ميثاق المستقبل، الإجراء 45، الفقرة 73 (أ) وبالإشارة إلى الأمم المتحدة 2,0.

73- وبغية تحقيق الأثر على نطاق واسع وتعزيز دور الحصول على السكن اللائق والأراضي والخدمات الأساسية بوصفها محركا رئيسيا للتنمية المستدامة على الصعيد العالمي، فإن تحقيق هذه النتيجة سيعتمد على النهوض بالتحالفات العالمية التي تعزز الشراكات وتقويها، مع الاستفادة من خبرة وموارد مختلف الجهات الفاعلة الرئيسية في مجال التنمية الحضرية المستدامة. ويعتبر فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بالسكن اللائق للجميع، الذي أنشأته جمعية موئل الأمم المتحدة في حزيران/يونيه 2023[60]، من المنصات الرئيسية للنهوض بهذه النتيجة. ويمثل فريق العمل آلية استراتيجية لتعزيز الائتلاف والتعاون، باعتبار الممارسة والمعرفة والبيانات منافعَ عامة.

74- وسيعمل موئل الأمم المتحدة على تعزيز شراكاته وتعاونه مع أصحاب المصلحة عن طريق إشراك أفرقته الاستشارية بنشاط وإعطاء الأولوية للتحالفات الاستراتيجية. وستشمل هذه الأنشطة إقامة شراكات بين المؤسسات المسؤولة عن سياسات التنمية الحضرية والحكومات الوطنية والمحلية والجامعات والمؤسسات البحثية من أجل دعم اتخاذ قرارات قائمة على البيانات، وتنظيم الاجتماعات والمناقشات وتبادل الممارسات الجيدة على المستويين الإقليمي والدولي.

75- وسيولى اهتمام إضافي للشراكات مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، على المستويين العالمي والوطني، بغرض إدراج المواضيع التي أبرزَها التركيزُ الاستراتيجي المقترح للخطة، حيثما كان ذلك مناسباً، في التقييمات القطرية المشتركة وأطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، تجنبا لازدواجية الجهود.

76- ومن خلال الدعوة إلى التحضر والتنمية المستدامين، سيعتمد موئل الأمم المتحدة على الصلاحية التي يملكها للدعوة إلى الاجتماعات وعلى منصات الشراكة، بما يشمل المنتدى الحضري العالمي الذي ينظمه ويدعو إلى عقده موئل الأمم المتحدة عملاً بالفقرة 10 من قرار لجنة المستوطنات البشرية 5/18 بشأن التعاون الدولي واستعراض الآليات لرصد تنفيذ جدول أعمال الموئل[61]، ومنصة الخطة الحضرية الجديدة، وكذلك اليوم العالمي للموئل واليوم العالمي للمدن باعتبارهما احتفالين رئيسيين خلال تشرين الأول/أكتوبر الحضري. كما أن مشاركة موئل الأمم المتحدة النشطة في المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة بهدف التصدي للتحديات العالمية – بما في ذلك تغير المناخ والمسائل المالية والاجتماعية والإنسانية – ستعزز من أهمية التنمية الحضرية المستدامة في هذه المناقشات العالمية.

77- وسيركز موئل الأمم المتحدة عمله التواصلي على التركيز الاستراتيجي والأثر العالمي المتوقع للخطة الاستراتيجية المقترحة، مستخدماً نهجاً شاملاً يتضمن وسائل الإعلام التقليدية ووسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الرقمية ومجموعة واسعة من محتوى الوسائط المتعددة. بالإضافة إلى ذلك، سيعمل موئل الأمم المتحدة على تعزيز حضوره وتأثيره العالميين، بما يضمن أن يكون عمله شفافاً وقابلاً للقياس وذا صلة ومتاحاً لمجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومات والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والممارسين في المجال الحضري والمجتمعات المحلية الحضرية.

78- وبالاستفادة من قوة شراكاتها على نطاقات جغرافية مختلفة، سيُعزَّز التركيز الاستراتيجي للمنظمة من خلال عرض وتتبع الأثر العالمي المتوقع. وسيؤدي ذلك إلى تعزيز حوار ديناميكي عملي المنحى يلهم الحلول المحلية التي تنهض بالتنمية الحضرية المستدامة على الصعيد العالمي. وستعزز الأصوات والخبرات والقدرات المتنوعة من مشاركة أصحاب المصلحة بشكل مثمر، على سبيل المثال من خلال شبكات الممارسين، ومشورة الخبراء، وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات، وتقديم الاسهامات العلمية في المناقشات.

(60) انظر HSP/HA.2/Res.7.

(61) انظر A/56/8، المرفق الأول؛ انظر أيضا HSP/WUF/12/INF/2.

هاء- التعبئة الفعالة للموارد

79- **النتيجة**. تعزز الموارد المتزايدة التي يمكن التنبؤ بها لموئل الأمم المتحدة وشركائه حصول الجميع على السكن اللائق والأراضي والخدمات الأساسية.

80- ويتطلب تحقيق التنمية الحضرية المستدامة تعبئة موارد مالية كبيرة من أجل توفير المزيد من المساكن اللائقة والبنية التحتية المستدامة، بما في ذلك الصحة والتعليم والنقل والتنقل والطاقة والمياه وإدارة النفايات[62] والخدمات الرقمية. ومن بين أهداف التنمية المستدامة، يواجه الهدف 11 نقصاً كبيراً في التمويل. ويعد توسيع نطاق جهود التمويل أمرا بالغ الأهمية بالنسبة لتحقيق أهداف الإسكان والخدمات العامة والقدرة الحضرية على الصمود، مما يستلزم زيادة الجهود لتعبئة الموارد من أجل التحضر المستدام[63].

81- واسترشاداً بالخطة الاستراتيجية الحالية، سيعبئ موئل الأمم المتحدة موارد أكبر ومتنوعة ويمكن التنبؤ بها بشكل أكبر لعمله، بما يشمل تنفيذ القرارات التي اعتمدتها جمعية موئل الأمم المتحدة[64]. وستعتمد هذه الجهود على اتفاق التمويل للأمم المتحدة والتزاماتها بالعمل المشترك من جانب الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة من أجل دعم بلوغ أهداف التنمية المستدامة، وعلى الاستراتيجيات على نطاق منظومة الأمم المتحدة مثل استراتيجية المياه والصرف الصحي على نطاق المنظومة[65].

82- وسيستفيد موئل الأمم المتحدة من قدراته الحالية ومعلوماته وآلياته لتعبئة الموارد بما يتماشى مع احتياجات الدول الأعضاء وأولوياتها فيما يخص توسيع وتعميق مشاركة الجهات المانحة مع توسيع نطاق الشراكات مع المؤسسات المالية الدولية بغية الاستفادة من الموارد والخبرات.

83- وستمكن تعبئة الموارد، من خلال الوسائل البرنامجية للتنفيذ ونتائجها، الشركاء والجهات الفاعلة الرئيسية على الصعيدين العالمي والمحلي من الحصول على المزيد من الموارد لتنفيذ البرامج التي توفر السكن اللائق والأراضي والخدمات الأساسية للجميع على أرض الواقع، سعيا لتحقيق الأثر العالمي المتوقع على النحو المبين أعلاه. ومن شأن النهج المتكامل للتخطيط الحضري والإقليمي أن يؤدي، على المدى الطويل، إلى استخدام أكثر كفاءة للموارد العامة.

84- وستساعد هذه المشاركة، بدورها، الدول الأعضاء على تعبئة الموارد اللازمة لعملها الحضري والإقليمي، لا سيما استجابة للطلب في البلدان النامية والبلدان الأكثر احتياجا. وبالإضافة إلى الجهات المانحة التقليدية، سيتعاون موئل الأمم المتحدة بشكل وثيق مع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية[66] والقطاع الخاص، مستفيداً من تركيزه الاستراتيجي على تعزيز التنمية الحضرية المستدامة والنهوض بها.

سابعا- نهج التنفيذ المقترح

85- من المزمع أن يسترشد التنفيذ الشامل للخطة الاستراتيجية المقترحة بمجموعة من الوثائق الموجزة التي تشكل جسرا بين الخطة الاستراتيجية التي تُقدم كل أربع سنوات وبرنامج عمل موئل الأمم المتحدة وميزانيته السنويين. وستوضع خطط عمل عالمية لكل وسيلة من وسائل التنفيذ من أجل العمل على تحقيق النتائج المتوقعة، وستُجرى تعديلات على البرامج الجارية. كما ستُطوَّر توجيهات التنفيذ الإقليمية بغرض تكييف النتائج مع سياقات محددة.

(62) خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (قرار الجمعية العامة 313/69، المرفق).

(63) UN-Habitat, *Rescuing SDG 11 for a Resilient Urban Planet*.

(64) انظر HSP/HA.2/Res.10.

(65) CEB/2024/1/Add.2.

(66) قرار الجمعية العامة 173/77، الفقرة 20.

86- وستُحدد ثلاثة أهداف لآليات التنفيذ:

(أ) ضمان الاتساق الأفقي والتعاون عبر جميع وسائل التنفيذ الخمس من خلال توجيه جميع الأعمال لدعم محور التركيز الاستراتيجي. ويشمل ذلك السعي إلى تحقيق المواءمة والتنفيذ المتكامل من خلال البرامج والمبادرات العالمية لدمج وسائل التنفيذ عبر الركائز المعيارية والتنفيذية؛

(ب) ضمان الترابط الرأسي التكافلي بين المقر الرئيسي والعمليات الميدانية. ولتحقيق هذه الغاية، ستعمل البرامج والخدمات العالمية مع المشاريع الميدانية التي تديرها المكاتب القطرية، على المستويين القطري والإقليمي، من أجل تعزيز محور التركيز الاستراتيجي. وفي الوقت الذي يدعم فيه المقر الرئيسي العمليات الإقليمية والقطرية بالمعرفة والخبرة ذات الصلة، فإنه سيحصد معارف جديدة وملائمة للسياق. وتعزز هذه الحلقة المستمرة من التعليقات الخبرة وتمثل وسيلة لتبادل المعارف بين الأقاليم؛

(ج) إعطاء الأولوية للتعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى والنظام المتعدد الأطراف الأوسع نطاقاً وتشجيعه ودعمه حيثما يضيف محور التركيز الاستراتيجي قيمة في مجالات الأثر الثلاثة. وسيضمن ذلك في المقام الأول الأثر العام في مجالات الأثر الثلاثة بالتنسيق مع كيانات منظومة الأمم المتحدة الرائدة في تلك المجالات.

الشكل الرابع

وثائق التنفيذ المقترحة

87- ويشكل برنامج العمل السنوي والميزانية السنوية الوثيقة القانونية الوحيدة لتنفيذ الخطة الاستراتيجية. وهي وثيقة منظمة وفقاً للبرامج الفرعية ونتائجها التي تستند إلى العناصر الرئيسية وسلسلة نتائج الخطة الاستراتيجية. وقد اقتُرحت وثائق التنفيذ (انظر الشكل الرابع) بهدف الربط بين الخطة الاستراتيجية وبرنامج العمل السنوي والميزانية السنوية لموئل الأمم المتحدة بحيث تكون متوائمة تماماً.

88- وسيجري التنفيذ من خلال إجراءات مشتركة بين الدول الأعضاء وأمانة موئل الأمم المتحدة وشركائها، وسيكون موجها من محور التركيز المتعلق بحصول الجميع على السكن اللائق والأراضي والخدمات الأساسية، ووفقاً للخطة الاستراتيجية المقترحة وتوجيهات التنفيذ، مع ضمان أن تكون الأنشطة المعيارية والتشغيلية متوازنة، وأن يوجه العملُ المعياري لموئل الأمم المتحدة عملَه التشغيلي وأن يكون مدمجاً فيه، وأن يستفيد عمله المعياري من خبراته في الميدان التنفيذي[67]. وسيستجيب المقر الرئيسي والمكاتب الإقليمية والميدانية، في عملها بشأن النتيجتين الأوليين، لاحتياجات البلدان الشريكة، حيث ستُستنبط أدوات تدخّل محددة السياق، في حين سيوجه المقر الرئيسي مساعي تحقيق النتائج الثلاث الأخرى عن طريق استخدام المدخلات والدروس المستفادة من الميدان ومن التعاون مع المكاتب الإقليمية والقطرية.

(67) قرار الجمعية العامة 214/79، الفقرة 24.

89- وستوجه الوثائقُ التي يستشرد بها التنفيذُ التعاونَ على نطاق وسائل التنفيذ والعمل المعياري والتشغيلي للبرنامج، وستحدد تنسيق التعاون في اتباع التركيز الاستراتيجي المتعلق بتحقيق الأثر العالمي وتحديد كيفية إسناد المسؤوليات عن النتائج في إطار وسائل التنفيذ الفردية من أجل ضمان المساءلة والشفافية والفعالية. وسيتم إسناد المسؤوليات لفرادى وسائل التنفيذ والنواتج ذات الصلة، بما في ذلك التعاون الأفقي والرأسي، حسب الاقتضاء في المقر الرئيسي والمكاتب الإقليمية، وتكون المديرة التنفيذية مسؤولةً عن التنسيق والاتساق الأفقي والرأسي. وستُدعم هذه المسؤوليات من خلال المواءمة التنظيمية ومواءمة الموارد من أجل ضمان التكامل والاتساق بحيث يمكن إنشاء آليات للمساءلة.

ثامنا- رصد التنفيذ

90- من الضروري وجود إطار رصد قوي لقياس التقدم المحرز وتقييم أثر الخطة الاستراتيجية. وتستجيب هذه العملية للتحديات التي حُددت في تقييم منتصف المدة الذي أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية فيما يخص الخطة الاستراتيجية للفترة 2020-2025. وسيضطلع الإطار بما يلي:

(أ) الاعتماد على الدروس المستفادة من ممارسة الرصد السابقة؛

(ب) ضمان الاتساق بين الأهداف العالمية والجهود التنظيمية؛

(ج) البناء على المؤشرات ومقاييس الأداء القائمة مع تطوير مؤشرات ومقاييس أداء جديدة؛

(د) أخذ قدرة موئل الأمم المتحدة على جمع البيانات وتحليلها ورصدها في الاعتبار؛

(هـ) استخدام الرؤى المستقاة من ممارسات الرصد من كيانات أخرى داخل منظومة الأمم المتحدة.

91- ويتمثل الهدف العام في تحديد إطار رصد فعال يسمح لموئل الأمم المتحدة بقياس النتائج والآثار المحققة من خلال تنفيذ خطته الاستراتيجية للفترة 2026-2029 والإبلاغ عنها. وتتمثل الأهداف المحددة لإطار الرصد فيما يلي:

(أ) تحديد المبادئ التي يقوم عليها نهج رصد تنفيذ الخطة الاستراتيجية؛

(ب) تحديد المنهجيات المحددة التي سيتم تطبيقها في رصد التنفيذ؛

(ج) توجيه تصميم المبادرات المعيارية والتشغيلية لموئل الأمم المتحدة وتنفيذها ورصدها.

92- وأثناء عملية وضع إطار الرصد، سيُنظر فيما يلي:

(أ) ستُحدَّد جميع المؤشرات بطريقة تسمح بتقييم التقدم المحرز بما يتماشى مع التركيز الاستراتيجي على توفير السكن اللائق والأراضي والخدمات الأساسية للجميع، وتحويل المستوطنات العشوائية والأحياء الفقيرة؛

(ب) ضرورة وضع نهج تعاوني، بالنظر إلى أن مشاركة ودعم الدول الأعضاء والشركاء سيكونان ضروريين لتوليد وجمع بيانات دقيقة. ومن خلال المشاورات المنظمة، ومبادرات بناء القدرات وآليات تبادل البيانات وأفضل الممارسات، ستلعب الدول الأعضاء دورا حاسما في سد الفجوات في البيانات، وصقل المنهجيات والنهوض بعملية صنع القرار القائم على الأدلة على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وإدراكاً للتحديات المتعلقة بتوافر البيانات الكافية أو المنسقة أو الحديثة، فإن الشراكات مع المؤسسات والجهات الفاعلة ذات الصلة ستكون حاسمة في الإبلاغ عن التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية؛

(ج) في حين تكمن الأفضلية في التركيز على البيانات المتاحة، إلا أنه ستكون هناك حاجة إلى مؤشرات وأساليب جديدة لجمع البيانات، بما في ذلك الدراسات الاستقصائية وغيرها من الأدوات. ولتحقيق هذه الغاية، ستكون هناك حاجة إلى مصادر بيانات متعددة، بما في ذلك البيانات والمعلومات من الدول الأعضاء والأمانة والشركاء؛

(د) سينبغي لنهج الرصد أن يعزز الاتساق بين مبادرات موئل الأمم المتحدة والعمليات الحكومية الدولية القائمة والاستفادة منها. على سبيل المثال، يرتبط رصد الإسكان ارتباطا وثيقا بعمل فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بالسكن اللائق للجميع، الذي قد يوفر فرصا للنهوض بجمع البيانات وتوافرها؛

(هـ) بالنظر إلى الفجوات الكبيرة في البيانات، وبغية ضمان أن يُنسب التغيير على نحو سليم إلى عمل موئل الأمم المتحدة، يجب النظر بعناية في التمييز بين رصد التقدم العالمي الشامل ورصد التقدم المحرز في البلدان والمدن التي يعمل فيها موئل الأمم المتحدة؛

(و) ستتم إضافة قياسات نوعية، عند الاقتضاء، لاستكمال المؤشرات الكمية.

الشكل الخامس

العناصر الرئيسية والنتائج المقررة ومؤشرات الرصد

93- ويحدد إطار النتائج، الذي يشار إليه أيضًا باسم نسق النتائج، بوضوح المستويات المختلفة للنتائج المتوقعة من تدخل معين، مثل مشروع أو برنامج (انظر الشكل الخامس). وتنطبق التعريفات التالية:

(أ) تشير الآثار إلى التأثيرات الأوسع نطاقاً والطويلة الأجل التي تنتج عن التدخل، وغالباً ما تعكس تغييراً منهجياً أو تحويلياً يؤثر على المجتمعات بشكل عام. ويمثل ذلك النتائجُ الرفيعة المستوى والموجهة للناس التي سيساهم فيها موئل الأمم المتحدة؛

(ب) تمثل النواتج التغييرات الفورية والمباشرة التي تنشأ عن أعمال موئل الأمم المتحدة. وهي قابلة للقياس على المدى المتوسط وتشكل نقطة انطلاق نحو تحقيق آثار أكبر طويلة الأجل. على سبيل المثال، يمكن أن تشمل النتائج تحسين ممارسات التخطيط الحضري أو تعزيز القدرة المحلية على مواجهة تحديات الإسكان؛

(ج) تمثل المخرجاتُ المنجزات الملموسة والفورية التي تنتج عن أنشطة محددة. وهي تقع ضمن السيطرة المباشرة للمنظمة المنفذة وتساهم في تحقيق النواتج. ويشار إلى المخرجات باسم "النتائج" في برنامج عمل موئل الأمم المتحدة السنوي وميزانيته السنوية.

94- وتشكل الآثار والنواتج والمخرجات روابط حاسمة في نسق النتائج، إذ تشكل المخرجات اللبنات الأساسية التي تؤدي إلى تحقيق النواتج المرجوة، والتي بدورها تساهم في تحقيق آثار أوسع نطاقاً. وقد صُمم إطار الرصد المقترح للخطة الاستراتيجية لموئل الأمم المتحدة للفترة 2026-2029 من أجل تتبع التقدم المحرز وتقييمه بشكل منهجي على المستويات الثلاثة للخطة. ومن خلال مواءمة جهود الرصد مع هذه النتائج، يمكن لموئل الأمم المتحدة ضمان المساءلة والشفافية والتحسين المستمر في تنفيذ ولايته.

95- وستجري مواءمة إطار الرصد لموئل الأمم المتحدة مع مبادئ الإدارة القائمة على النتائج، بما في ذلك التركيز على قياس النواتج والآثار، لا على مجرد الأنشطة والمخرجات. ويجري تصميم إطار العمل من أجل تتبع وتقييم التقدم المحرز بشكل منهجي على كلا مستويي الخطة: من الآثار التحويلية الواسعة النطاق إلى النواتج الأكثر إلحاحاً التي تتأثر بإجراءات موئل الأمم المتحدة. وسيُنظَّم إطار المراقبة هذا من أجل ضمان المساءلة والفعالية والقدرة على التكيف في بلوغ أهداف الخطة الاستراتيجية.

96- وبغية تحديد المؤشـــرات، يعمل موئل الأمم المتحدة على تحليل المؤشـــرات التالية من الأطر العالمية والنظر فيها، مستفيداً من أطر الرصد الحالية والإطار القائم على النتائج المستخدم في خطته الاستراتيجية للفترة 2020-2025:

(أ) الإطار العالمي للرصد الحضري، الذي اعتمدته اللجنة الإحصائية؛

(ب) مؤشرات الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى مؤشرات أخرى للأهداف ذات الصلة بالمناطق الحضرية، المرتبطة أيضا بالإطار العالمي للرصد الحضري؛

(ج) مؤشـرات للرصـد العالمي للخطة الحضـرية الجديدة، المرتبطة أيضـاً بالإطار العالمي للرصد الحضري.

97- وبالإضافة إلى ذلك، وتماشيًا مع توجهات الخطة الاستراتيجية للفترة 2020-2025، سيعمل، عند الحاجة، موئل الأمم المتحدة على وضع مؤشرات جديدة لقياس التقدم المحرز فيما يتعلق بمحور التركيز الاستراتيجي.

98- وسيجري اختيار المؤشرات مع مراعاة ما يلي:

(أ) مبادئ محددة وقابلة للقياس وقابلة للتحقيق وذات صلة ومحددة زمنياً؛

(ب) الحاجة إلى نطاق وتغطية يمكن التحكم فيهما خلال فترة الخطة الاستراتيجية؛

(ج) الإسناد المعقول لعمل وإجراءات موئل الأمم المتحدة؛

(د) المؤشرات التي تتوفر لها بيانات أو مسارات واضحة لجمع البيانات ومصادر البيانات وموثوقية البيانات وضمان جودة البيانات؛

(هـ) المؤشرات التي تكون احتياجاتها من موارد الميزانية والقدرات ضمن قدرات المنظمة والشركاء المنفذين على جمع البيانات وتحليلها؛

(و) المؤشرات التي تولد أدلة يمكن التحقق منها ورصدها.

99- وبمجرد تأكيد مجموعة المؤشرات، ستُحدَّد بيانات خط الأساس والأهداف والمصادر ووسائل التحقق المقابلة.

100- ويتطلب دمج المقاربات الكمية والنوعية في رصد الخطة الاستراتيجية نهجاً شاملاً يوازن بين المؤشرات الكمية التي تقيس التقدم المحرز مقابل الأهداف، وبين الرؤى النوعية التي ترصـــد الســـياق والتحديات وتجارب أصـــحاب المصـــلحة. ويهدف هذا التكامل إلى ضـــمان اتخاذ قرارات قائمة على أدلة مع الحفاظ على الاســـتجابة لديناميكيات العالم الحقيقي المعقدة وغير المقررة. ولتحقيق هذا التكامل، ســـتشـــمل عملية الرصـــد مزيجا من المؤشرات والسرد.